

ماكرون «يختطف» فرنسا... و«الاشتراكيون» إلى المتحف؟

أنجز إيمانويل ماكرون ما كان يطمح إليه، إذ أحرز حزبه، أمس، الأغلبية المطلقة في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية، في استحقاق كانت لنتائج تداعيات ثقيلة على بقية الأحزاب، وبالأخص على «الحزب الاشتراكي» الذي أصبح في مواجهة أزمة كبرى قد تهدد استمراره

برغم نتائج حزب ماكرون، فإن ميلانشون أحرز 19 مقعداً وأصبح بإمكانه تشكيل كتلة برلمانية (أف ب)



باريس - عثمان تزارت

حطمت نسبة المقاطعة في استحقاق يوم أمس رقماً قياسياً جديداً، إذ تجاوز عدد الممتنعين عن التصويت نسبة 56 في المئة من المسجلين على القوائم الانتخابية. هذا التراجع الإضافي في نسبة المشاركة، بعد دورة أولى جرت قبل أسبوع، واعتُبرت الأقل استقطاباً لاهتمام الناخبين في تاريخ الجمهورية الخامسة الفرنسية، سمح لحزب الرئيس إيمانويل ماكرون بأن يعثّق تقدّمه، ليحرز الأغلبية المطلقة بـ360 مقعداً برلمانياً، من بينها 44 مقعداً لحليفه الوسطي «التيار الديمقراطي»، الذي

أحرز حزب ماكرون 360 مقعداً برلمانياً ما ضيق الخناق على الجميع

يترجمه وزير العدل فرنسوا بايرو. الائتلاف اليميني، الذي يضم «حزب الجمهوريين» و«اتحاد الديمقراطيين المستقلين»، حلّ في المنزلة الثانية بـ125 مقعداً، بينما مُنح «الحزب الاشتراكي»، الذي كان يحظى بالأغلبية المطلقة في البرلمان السابق بـ295 مقعداً، بهزيمة تاريخية، إذ لم ينل سوى 34 مقعداً. لكن ائتلافه البرلماني مع حزبي «الراديكاليين» و«الخضر» يخوّل تشكيل ثالث أكبر كتلة برلمانية بـ49 مقعداً نيابياً.

وبالرغم من نظام الاقتراع بالأغلبية المباشرة على دورتين، والذي يحذّ كثيراً من التمثيل البرلماني للتنظيمات الحزبية الصغيرة، إلا أن «أحزاب الأطراف» كانت المستفيد

محادثات «بريكست» تبدأ اليوم

قبلت بالجدول الأوروبي، فقد قال دبلوماسي أوروبي كبير إن «قدمهم ومواقفتهم على البحث في المواضيع التي حددها يثبّتان أن الصدمات تحت السيطرة». في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «صنداي تلغراف» نقلاً عن مصادر بارزة في حزب «المحافظين»، قولها إن ماي ستواجه تحدياً فورياً لزعامتها من قبل مشرعين متشككين في الاتحاد الأوروبي من داخل حزبها، وذلك إذا سعت إلى التساهل في خطتها للخروج من الاتحاد الأوروبي. ونقلت الصحيفة عن وزير سابق قوله: «إذا رأينا إشارة قوية على تراجعها، فاعتقد أنها ستواجه صعوبات كبيرة». وأضاف: «المسألة هي أنها لم تعد شخصاً يتفق عليه الجميع. لقد أثارت حنق أعضاء الحزب في البرلمان لأسباب معروفة. لذلك أخشى أن أقول إنه لم تعد هناك نيات طيبة تجاهها».

(كامل التقرير على موقعنا)



ويستقبل كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي الفرنسي ميشال بارنييه، الوزير البريطاني المكلف عملية «بريكست» ديفيد ديفيس، اعتباراً من قبيل الظهر في مكاتب المفوضية الأوروبية في بروكسل. وكشفت المفوضية الأوروبية عن جدول أعمال اجتماع اليوم، موضحة أنه سيتم بحث تنظيم آلية التفاوض وستتركز المحادثات بصورة خاصة على ثلاثة ملفات

منحتها الدول الـ 27 المتبقية في الاتحاد الأوروبي أولوية. وهذه المسائل الثلاث هي: مصير الأوروبيين المقيمين في المملكة المتحدة والبريطانيين المقيمين في الاتحاد الأوروبي بعد «بريكست»، ومستقبل الحدود الإيرلندية، وأخيراً «التسوية المالية» لتعهدات لندن تجاه الاتحاد. واشترطت الدول الـ 27 أن تتركز المباحثات أولاً على هذه المواضيع الثلاثة من أجل التحضير ل«انسحاب مُنظم» في حين كانت بريطانيا تطالب ببحث «علاقتها المستقبلية» مع الاتحاد الأوروبي بشكل موازٍ منذ بدء المفاوضات. لكن يبدو أن لندن

خاصة بهم. «الجبهة الوطنية»، التي كانت التوقعات تشير إلى أنها لن تفوز سوى بمقعد برلماني أو اثنين، حققت قفزة تاريخية، حيث تم انتخاب 8 من مرشحيها (مقابل

نيابية. هذه الكتلة اليسارية التي سينزعها ميلانشون بنفسه، بعد انتخابه نائباً عن مارسيليا، يُرتقب أن تكون أوسع، إذا انضم إليها «الشيوعيون» الذين نالوا 11 مقعداً، ولن يستطيعوا بالتالي إنشاء كتلة

الأكبر في هذه الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية. فقد تمكنت «فرنسا المتمرّدة»، بزعامة جان لوك ميلانشون، من إحراز 19 مقعداً، متجاوزاً بذلك عتبة الـ15 برلمانياً الضرورية لتشكيل كتلة

نائبين فقط في البرلمان السابق). وبالرغم من أنّ زعيمة الحزب مارين لوبن استطاعت دخول إلى البرلمان، إلا أنها لن تجد حلفاء لتشكيل كتلة نيابية.

لكن التقدم الذي حققته «الجبهة الوطنية» سيوفّر لهذا الحزب اليميني المتطرف جرعة أكسجين بالغة الأهمية على الصعيد المالي. فنظام تمويل الأحزاب في فرنسا يحدد الموازنات التي تصرف لكل حزب من الخزينة العمومية وفقاً لعدد نوابه (37 ألف يورو سنوياً عن كل برلماني منتخب)، وعدد الأصوات التي أحرزها كل حزب في الانتخابات التشريعية (1,4 يورو عن كل صوت). وقد نالت «الجبهة الوطنية» 1,7 مليون صوت، وانتخب 8 نواب من مرشحيها، ما سيعود عليها بتمويل عمومي غير مسبق يقدر بنحو 2,7 مليون يورو سنوياً.

في المقابل، لن تقتصر انعكاسات الهزيمة المدوية التي مُني بها «الاشتراكي» على الجانب السياسي، إذ اضطر الأمين العام للحزب، جان كريستوف كومباديليس، إلى الاستقالة فور إعلان النتائج الأولية. فالهزيمة الأكبر ستكون ذات طابع مالي، لأن الأغلبية المطلقة التي كان الحزب يحظى بها في البرلمان المنتهية ولايته (295 نائباً) كانت توفر له عائدات من المال العام تفوق 25 مليون يورو سنوياً، ما يمثل أكثر من 40 في المئة من موازنة الحزب. وتشير التقديرات إلى تراجع عدد النواب الاشتراكيين إلى 34 فقط في البرلمان الجديد، وانتهاء عدد الأصوات التي استقطبها الحزب إلى أقل من 7 في المئة، ما سيحرمه من نسبة ضخمة من عائدات